هيومن رايتس ووتش تخشى الإفلات من العقاب وتقرر:

العدالة الجزائرية غير مستقلة في القضايا السياسية

أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدولية على ضرورة أن تضمن الحكومة الجزائرية استقلالية العدالة، وتتفادى كل مشروع يتعلق بالعفو و يكرّس اللاعقاب، مشيرة إلى أن مشروع العفو الشامل ومن خلال الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان المقترحة من قبل الحكومة الجزائرية، يهدد وبوضوح حق الضحايا في الوصول إلى الحقيقة وإنصاف العدالة.

■ نورة جميلة

وأشار إيريك كولدستان، عضو منظمة هيومن رايتس ووتش خلال الندوة الصحفية التي عقدتها هذه الأخيرة أمس، عقب اختتام زيارتها التفتيشية إلى الجزائر، أنه إذا أرادت الحكومة الجزائرية أن تصل حقيقة إلى مصالحة وطنية، فلابد أن تفتح تحقيقا حول الجرائم التي راح ضحيتها الجزائريون، وتسلّط الضوء على سنوات العشرية السوداء مع متابعة المسؤولين قضائيا، حيث يضيف المتحدث أنه من حق الجزائريين معرفة الحقيقة ومتابعة من سمح بارتكاب تلك المجازر.

وخلال عرضه لتقرير المنظمة المتواجدة بالجزائر منذ الـ 13 من الشهر الجاري، فقد أوضح إيريك كولدستان، وحسب المعاينة الميدانية لمنظمته، فإن الانخفاض في عدد المجازر والإغتيالات في الفترة الأخيرة سمح للجزائريين بإسترجاع الأمن والسلم المفقودين خلال سنوات التسعينيات، وبالتالي حماية حقهم في الحياة، إضافة إلى توقف عمليات الاختطاف في السنوات الخمس الأخيرة، إلا أنه وبالموازاة مع ذلك لا تزال العديد من حالات الاختطاف التي يعود تاريخها لسنوات التسعينيات لم تُطوَ بعد.

ومن جهة أخرى، ألحت المنظمة على ضرورة أن تلعب العدالة الأدوار المنوطة بها من أجل مواجهة خروقات الماضي، حيث نددت المنظمة، وعلى لسان عائلات الضحايا، بعدم معاقبة العدالة المسؤولين عن الاغتيالات والاختطافات، حيث تشير المنظمة الى الشكاوى التي تم إيداعها من قبل عائلات المفقودين لدى الجهات القضائية التي لم ترد على شكاويهم، كما أن المحاكم عجزت عن تقديم أو كشف أعوان الدولة المسؤولين عن عمليات الاختطاف القصري.

هيومن رايتس ووتش ومن خلال تقريرها الذي عرضته أمس على الصحافة، صرحت أن السلطات الجزائرية أهملت إجراء التحقيقات حول المجازر المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة وتقديم مرتكبيها للعدالة، مشيرا إلى أنه لم ينشر أي تقرير من قبل السلطات الجزائرية حول تطبيق قانون المصالحة الوطنية لسنة 1999 الذي يحمل إعفاءً جزئيا وأوليا، والذي مسحت بموجبه جرائم مرتكبيها.

أما فيما يتعلق بالآلية التي تم تنصيبها والتي تعنى بملف المفقودين تحت رئاسة المحامي مصطفى فاروق قسنطيني، فأوضحت المنظمة الدولية أن هذه الآلية لم تأت بأي معلومات لعائلات المفقودين، وأن التقرير الذي تم تقديمه الى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في مارس الفارط لم ينشر بعد، وأن اللجوء الى استفتاء وطني حول العفو سيتم بموجبه تجاهل حق عائلات المفقودين في معرفة الحقيقة، كما أن استفتاء الشعب حول مسألة العفو لا يعفي الحكومة من واجب متابعة المسؤولين عن الخروق قضائيا.

وفي سياق متصل، أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى عجز المنظومة القضائية عن محاكمة أعوان الدولة الذين ارتكبوا أخطر خروق في مجال حقوق الإنسان، وهذا من خلال اهتمام المنظمة بسير المنظومة القضائية الجزائرية خلال العشرية السوداء التي عايشتها الجزائر، كما أشارت المنظمة إلى سلسلة الإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس بوتفليقة، غير أنه ورغم التغييرات التي شهدتها المنظومة القضائية، إلا أن المحاكم قد أثبتت وفي العديد من الحالات عدم استقلاليتها خاصة في القضايا السياسية.

تقرير المنظمة الدولية أشار كذلك الى المضايقات والتوقيفات التي يتعرض لها الصحافيون والمناضلون في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى بعض عناوين الجرائد ومدرائها الذين تم توقيفهم وكذا بعض النشطين في مجال حقوق الإنسان.

وصرح إيريك كولدستان، أن الجزائر – وحسب الزيارة التي قامت بها المنظمة– خرجت من الأزمة والعنف الذي هز العديد من مؤسساتها، حيث أن إقامة دولة قانون لا تكفيها الإصلاحات التي تعرفها المنظومة القضائية من دون توفر إرادة سياسية تطبع هذا التغير، داعيا في هذا الصدد إلى رفع حالة الطوارئ التي تسهّل اختراق حقوق الإنسان وتمنح للمسؤولين سلطة منع النشطاء في مجال حقوق الإنسان من إقامة تجمعاتهم ونضالهم في إطار حقوق الإنسان.

Al Akhbar 23.06.2005